

## ينبغي على السلطات التونسية توفير الحماية للضحايا وعائلاتهم أثناء محاكمة المسؤولين السابقين

حثت منظمة العفو الدولية السلطات التونسية على أن تضمن توفير الحماية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وعائلاتهم، والشهود، والمحامين من المضايقات والترهيب الذي يواجهونه مع بدء جلسات محاكمة من أسندت إليهم تهمة المسؤولية عن مقتل المحتجين خلال الانتفاضة. ومع بدء إحدى المحاكم العسكرية اعتباراً من 28 نوفمبر/ تشرين الثاني النظر في قضية 23 من المسؤولين المتهمين بقتل المحتجين خلال انتفاضة عام 2011 في كل من تالة والقصرين، فقد وردت تقارير تفيد بأن المحاكمة قد شابها قيام ضباط أمن بتهديد الشهود، ومحامي الضحايا وعائلاتهم، وذلك إما بشكل مباشر، أو من خلال الإذلاء بتصريحات على شاشة التلفاز وغيرها من وسائل الإعلام. وقد أخبر المحامون منظمة العفو الدولية تلقيهم لتهديدات موجهة لهم بشكل مباشر وتهديد بعض الشهود بالفصل من أعمالهم. وتعرب منظمة العفو الدولية عن شجبها لعدم قيام السلطات بوقف الضباط المتهمين بقتل المحتجين عن العمل مؤقتاً، وأنهم لا يزالون على رأس عملهم عوضاً عن ذلك، مما يفاقم من مخاوف عائلات الضحايا من أنه لن يُصار إلى محاسبة أولئك الضباط على ما ارتكبوه من أفعال. ويُذكر أن أحد المتهمين، واسمه المنصف العجمي، كان يشغل منصب مدير قوات التدخل بمنطقة شمال تونس، بما فيها بلدي تالة والقصرين خلال الانتفاضة. وقد أسندت إليه تهماً تتعلق بإعطائه الأوامر بإطلاق النار على المحتجين في تلك المنطقة. وعبرت عائلات الضحايا عن رفضها لفكرة بقائه على رأس عمله، وحصوله على ترقية عقب الانتفاضة ليشغل منصب مدير عام قوات التدخل. وفي الثامن والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول، وفي إطار جلسة المحاكمة الوحيدة التي حضرها بغية استجوابه، قدم مع المنصف العجمي عدد كبير من عناصر الأمن المرافقين له الذين هددوا باقتحام قاعة المحكمة إن جرى احتجازه - وذلك بحسب ما أفاد به المحامون وغيرهم من الحاضرين.

وقد نُقل المنصف العجمي من منصبه في يناير/ كانون الثاني 2012 ليشغل منصباً جديداً في مقر وزارة الداخلية. ولكن لا يزال غيره من الضباط على رأس عملهم ويشغلون ذات المناصب التي كانوا يشغلونها في السابق. ويتعين على السلطات التونسية الوفاء بالتزاماتها الملقاة على عاتقها بموجب القانون الدولي، وذلك فيما يتعلق بضمان معاملة الضحايا وأسرهم معاملةً تنطوي على احترام كرامتهم ومراعاتها، والحفاظ على سلامتهم، ورعايتهم جسدياً ونفسياً، ومراعاة خصوصياتهم. كما وتنص معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي على فصل المسؤولين من عملهم عند إدانتهم بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وبانتظار صدور حكم المحكمة، فينبغي وقف جميع ضباط الأمن - الذين تجري تحقيقات بشأن ضلوعهم في قتل المحتجين خلال الانتفاضة وارتكاب انتهاكات جسيمة - عن الخدمة. ومر أكثر من عام على اندلاع الانتفاضة التي شهدت مقتل 300 شخص، بمن فيهم من قُصوا في حوادث وقعت داخل السجون، بالإضافة إلى إصابة مئات آخرين. ولا تزال عائلات الضحايا عقب مرور عام على تلك الانتفاضة بانتظار كشف الحقائق وإحقاق العدل؛ ولكن عوضاً عن رؤية هذا الأمر يتحقق، فما هم تُوجه إليهم التهديدات بدلاً من ذلك.

خلفية

تُظهر الأرقام الرسمية أن ما لا يقل عن 300 شخص قد تُوفوا، فيما أُصيب حوالي 700 آخرين خلال الاحتجاجات التي اندلعت في ديسمبر/ كانون الأول من عام 2010، والتي حملت الرئيس السابق زين العابدين بن علي في نهاية المطاف على الفرار من البلاد في غضون أقل من شهر. وشرع ضحايا الانتفاضة وعائلاتهم، خلال الشهور التي أعقبت الاحتجاجات، برفع دعاوى لدى مختلف المحاكم النظامية (المدنية) في تونس ضد ضباط الأمن ومسؤولي الحكومة الذين يُعتقد أنهم كانوا مسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الحقوقية. واتسمت إجراءات المحاكم والتحقيقات الأولية بالبطء، وزُعم عدم رغبة قضاة التحقيق أو عدم قدرتهم على تنفيذ أوامر استدعاء المسؤولين المشتبه بتورطهم وجليهم للمثول أمام هيئة التحقيق. وجرى إحالة كافة هذه القضايا إلى المحاكم العسكرية في تونس والكاف و صفاقس في مايو/ أيار 2011، وتم هذه الدعاوى في مراحل إجرائية مختلفة الآن. وتشكلت لجنة لتقصي الحقائق حول التجاوزات المرتكبة خلال الحقبة الماضية في فبراير/ شباط 2011، وأُنيطت بها مسؤولية التحقيق في الانتهاكات الحقوقية التي ارتكبت خلال الانتفاضة. غير أن اللجنة لما تنشر بعد نتائج عملها بعد، وذلك على الرغم من مرور ما يقرب من عام على تشكيلها.